

الانتقال التركي إلى الخطة «ب» وإحياء نظريات الماضي...

◆ سعدالله الخليل

فجأة دون أيّة مقدمات تتشابك الظروف وتتسارع الأحداث وتغلق الأبواب بوجه سلطان القرن الحادي والعشرين، وتسير رياح التطورات في المنطقة بما لا تشتهي سفن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، للمضي في معركة عناد وعنترتيا صراخ بلا أي طائل أو فائدة مرجوة ليحتول من سلطان يسعى لتوسيع نفوذه إلى باحث عن طوق نجاة من الغرق.

قرأ أردوغان مسار الأحداث الإقليمية والعالمية بتعمّن وأدرك أنّ القطار بدأ يفوته، بدأ من تنامي الدعم الأميركي للكراد في سورية ما جعلهم حليفاً موثوق من الجانب الأميركي للتمدد في العمق السوري وبالتالي في المنطقة، إلى السورية الروسية ضد تنفيم جبهة النصرة حصان طروادة التركية في الأزمة السورية، فالتقارب الأميركي الإيراني من القاعة التامة بصعوبة إقناع واشطن وضع فيتو على الحرب السورية الروسية ضد تنفيم جبهة النصرة حصان طروادة التركي في الأزمة السورية، فالتقارب الأميركي الإيراني من البوابة العراقية سواء بإعلان وزير خارجيتها جون كيري عن الدور الإيجابي الذي تلعبه في العراق بمواجهة تنظيم «داعش»، واعتراقه بمصالح واشطن المشتركة مع طهران، أو بغض النظر الأميركي عن الجهود الإيرانية الواضحة لملء الفراغ الذي أوجدته سنوات احتلال العراق والتي قضت على بنية الدولة العراقية، وهو ما يزيد من العزلة التركية في المنطقة ويحولها من رأس حربة أميركية إلى مجرد حليف محروق الأوراق، وهو ما يبرخ التباعد الأميركي التركي الذي ظهرت تجلياته خلال زيارة أردوغان إلى واشطن للمشاركة في قمة الأمن النووي والتي أبرزت حجم الخلافات الأميركية - التركية.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وإصرار بروكسل على تسريع إجراءات لندن للخروج من منظومة بروكسل، ودعوات الانضمام التي رافقت الاستفتاء البريطاني وما

كشفته من هشاشة في البنية الأوروبية، كان بمثابة السمام الأخرى في نعش الآمال التركية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو القدرة على بناء علاقات منيئة مع تلك المنظومة تحمي أنقرة، وتفتح لها أبواب سياسية واقتصادية تنفذ أردوغان وتحيمه من تبعات توتره في الملفات السورية والعراقية والأوكرانية.

داخلياً فرض الواقع الأمني التركي نفسه على الساحة السياسية مع ارتفاع مستويات الاستهداف لمراكز حساسة لا يمكن التغاضي عنها، والذي برزت تجلياته في تفجيرات مطار أتاتورك أبرز المطارات التركية، وأكثرها حيوية وحساسية سياسية وأمنية، خاصة أنّ جنسيات منفذي التفجيرات من جنسيات روسية وأوزبكستانية وقيرغيزية فتحت الأبواب واسعة لتاوليات عدة سواء بدت العملية كإحدى مخرجات التدخل التركي في سورية، وما يرافقه من كشف مقصود للحدود التركية، أو تصفية حسابات لجهاث خارجية مع السلطات التركية، ففي كلا الحالتين ما يدفع تركيا لإعادة الحسابات والبحث عن سبل أكثر نجاعة لخروج أردوغان من مازق عدة، خاصة بعد فشل مشروع تحميل رئيس حكومته الأسبق وصديقه القديم أحمد داوود أوغلو مسؤولية فشل سياسات العدالة والتنمية التي رسمها أردوغان منذ عقود.

جملة المعطيات السابقة وغيرها من الأحداث دفعت «سلطان» القرن الحادي والعشرين للسير في الخطة البديلة، بدءاً من الإعلان عن تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية وإعادة افتتاح السفارات مقابل 21 مليون دولار كتعويضات لضحايا سفينة مافي مرمره التركية، التي حاول إدخال المساعدات إلى قطاع غزة عام 2010 وتعرضت لهجوم الكوماندوس «الإسرائيلي»، وبالرغم من جملة التشنيد التي رافقت الإعلان عن الاتفاق خاصة من ذوي الضحايا، فقد اعتبرت حركة حماس الاتفاق بالتاريخي، مقابل تمير كل معدات ومساعدات إنسانية إلى القطاع عبر ميناء أشدود وشوارع تنموية ملحة كمحتوي توليد كهرباء ومحطة

أعلنت شرطة اسطنبول عن حملة اعتقالات جديدة في المدينة أمس، شملت المشتبه بوجود صلة لديهم بالتفجيرات الانتحارية في مطار أتاتورك يوم الثلاثاء التركي. في مطار اسطنبول وأقاصد وسائل الإعلام تركية باعتقال 11 شخصاً خلال عملية مداهمة في منطقة باشاك شهير باسطنبول. وأوضحت أنّ فريقاً تابعاً لمديرية مكافحة الإرهاب داهم شقة تابعة لمواطنين روس في أحد المنازل السكنية في المنطقة، ولقى القبض على 11 شخصاً كانوا بداخلها، كلهم أجانب، وبينهم مواطنون روس. ويذكر ارتفاع عدد المعتقلين على ذمة التحقيقات في تفجيرات المطار إلى 24 شخصاً.

جاء ذلك في وقت، قال مصدر أمني روسي إن المدعو أحمد تشاتاييف المشتبه بضلوعه في هجوم اسطنبول تنقل عبر العالم طوال 13 سنة، يتسائل سلطات عدد من الدول. ونقلت وكالة «نوفوستي» عن المصدر قوله إنّ تشاتاييف «تنقل وعلى مدار 13 سنة، في أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك ويحوزته سلاح، يتسائل تام من قبل سلطات عدد من الدول التي فضلت التغاضي عن نشاطاته غير الشرعية والخطيرة، وذلك لمجرد رغبته في الإساءة لروسيا».

وبحسب المصدر فإنّ الهجوم في اسطنبول أظهر أنّ «جميع من أطلق سراح تشاتاييف وهؤلاء نشطاء حقوق الإنسان الذين ناضلوا من أجل إعلان عنه بعد سنوات عملاء للإرهابيين ويتحملون مسؤولية قتل الناس الجماعي في

مطار أتاتورك..»

وفي الوقت الذي تصمت فيه السلطات التركية عن هوية من يقف وراء هجمات اسطنبول الدامية، تناقلت وسائل إعلام محلية أنّ عقلاً المدير هو تشاتاييف، من الأصول الشيشانية.

كوا ليسا

كشفت مصادر أمنية على صلة بحركات المقاومة

عن معلومات مسيئة لديها

تتصل بسعي إسرائيلي لتجديد تشكيلات من

تنظيم القاعدة بهدف القيام بعمليات خطف

وقتل وتجنير بحق الأجانب أو أبناء ديانات

غير إسلامية أو سياح ومطاعم ومرافق سياحية

في يوم القدس العالمي لخطف الأضواء عن حجم

المشاركة العالمية في إحيائه، وخصوصاً حجم

الحشود الفلسطينية ونوعية الإحياء ووضعت

عملية داعش في بنغلادش في هذا الإطار.

اشتباكات بين أمنيين جورجيين ومسلمين، ثم في السويد في العام نفسه، لقيامه بعملية تهريب بنادق كلاشكوف ومفجرات ونخثر، ثم في أوكرانيا في العام 2010.

ولم يتحقق تسليم تشاتاييف للسلطات الروسية من أوكرانيا لاحقاً، بسبب تدخل مدير مخابراتها، فالينتين نالفايتشينكو، وموقف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي قالت إنّ تشاتاييف سيواجه في روسيا، في حال تسليمه لها، مقاضاة غير منصفة ومعاملة سيئة.

وبعد ذلك، تمّ توقيف تشاتاييف مرتين في بلغاريا في العام 2011 عند عبوره الحدود التركية البلغارية، ثم في جورجيا في العام 2012 لاحتيازه نخثر. وفي كلتا المرتين لم تفلح روسيا في مساعدتها للحصول على تسليمه.

وفي نيسان عام 2015، وردت أنباء عن سفره إلى سورية، فيما أفاد مصدر أمني في تصريح إعلامي، بأنّ تشاتاييف سافر إلى هناك في شباط من السنة ذاتها. وفي تشرين الثاني 2015، أدرجت وزارة العدل الأميركية على قائمة المشتبه بهم في تجنيد مقاتلين أجانب لصالح تنظيم «داعش، الإرهابي».

وفي كانون ثاني من العام 2016، نيهت اللجنة الروسية لمكافحة الإرهاب إلى أنّ أحمد تشاتاييف يدير في تنظيم «داعش» الإرهابي قسماً خاصاً مسؤولاً عن إعداد هجمات إرهابية، يتشكّل أساساً من أبناء جمهوريات شمال القوقاز الروسية.

البنّاغون؛ البحارة الأميركيون الذين احتجزتهم طهران أفشوا معلومات سرية

قام أفراد طاقم الزورقين الأميركيين الذين احتجزهما خفر السواحل الإيراني في الشتاء الماضي من قبل، بإفشاء معلومات سرية مهمة لطهران، وفقاً للبنّاغون.

وبحسب التقرير الذي قدّمه رئيس هيئة أركان البحرية الأميركية، الأميرال جون ريتشاردسون، فإنّ الحادث سببه إهمال البحارة الأميركيين الذين شغلهم العمل على إصلاح محرك معطل عن مراقبة مسار الزورقين، ما أدى إلى انحرافهما باتجاه مياه إيران الإقليمية.

وكلف احتجاز الزورقين، الذي وقع في كانون الثاني الماضي، سمعة القوات البحرية الأميركية كثيراً، فقد أرغم الإيرانيون البحارة الموقوفين على الركوع واضعين أيديهم وراء رؤوسهم، وذلك أمام عدسات الكاميرات.

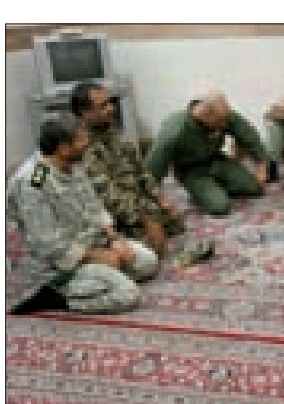
وأفاد التقرير المقدم لوزارة الدفاع بأنّ البحارة الموقوفين أفشوا أثناء استجوابهم معلومات سرية لاستخبارات الإيرانية، بما فيها كلمات سر من أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم وهواتف النقالة، إلى جانب بوحهم بمواصفات زورقيهم.

يذكر أنّ البحارة الأميركيين لم يبديوا أي مقاومة للمسكرين الإيرانيين، تفادياً لتصعيد الوضع، فقد تلقوا أوامر صارمة بعدم استخدام الأسلحة وعدم الاقتراب منها في أي حال من الأحوال.

وأقرّت وزارة الخارجية الأميركية لاحقاً بأنّ الإيرانيين عاملوا البحارة الموقوفين معاملة جيدة ومنحهم الطعام وظروفا معيشية مقبولة، وتمّ الإفراج عنهم بعد فترة وجيزة.

ومما سهل تسوية الموضوع التدخل الشخصي لوزير الخارجية الأميركي، جون كيري، الذي أجرى محادثات هاتفية بهذا الشأن مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، الذي طالبه بأنّ تعترف واشطن بوقوع انتهاك لسيادة بلاده وتقديم اعتذارات رسمية، لكن الولايات المتحدة رفضت، بل وقالت الوزارة الأميركية، على لسان المتحدث باسمها، جون كيري، إنّ الاعتذارات لا أساس لها، وكتب كيري على صفحته في موقع تويتر أنّ «الشائعات عن تقديم جون كيري اعتذارات بشأن البحارة عارية عن الصحة تماماً».

وفي ختام تقريره، عزا الأميرال الأميركي أسباب الحادث إلى سوء التخطيط والتسبب اللذين ارتكبتها قادة السفن الأميركية. كما أشار الأميرال إلى أنّ البحارة «تجاهلوا عدداً من التعليمات العسكرية البحرية»، الأمر الذي يبعث على الشك في جدوى تصريحات كيري عن عدم وجود سبب للاعتذار من قبل الطرّف الأميركي.



تشاتاييف، دولياً في العام 2003 باعتباره مبعوثاً لزعيم تنظيم «إمارة القوقاز» الإرهابي دوكو عمروف في أوروبا. لكنه في السنة ذاتها منح الجوء السياسي في النمسا. ولاحقاً، تم توقيفه مراراً، بما في ذلك في جورجيا في العام 2008، وذلك بعد

وبحسب وسائل إعلام روسية، فإنّ تشاتاييف ولد سنة 1980 في بلدة فيدينو (جمهورية الشيشان حالياً). وشارك في «الحرب الشيشانية الثانية» ضد قوات الأمن الروسية، وقد إحدى ذراعيه في المعارك، وأعلنت روسيا طلب اعتقال أحمد

استطلاع: كوريين يتمتع بتأييد نصف أعضاء حزب العمال المعارض

بريطانيون يتهاقون للحصول على الجنسية القبرصية



أظهر استطلاع للرأي أنّ زعيم حزب العمال البريطاني المعارض جيريمي كوربين، يتمتع بتأييد نصف قواعد الحزب بينما يواجه ضغوطاً مكثفة للاستقالة أو مناصرة على القيادة.

وأظهر الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة «يوجوف» لحساب صحيفة «التايمز» ونشرت نتائجه أمس، أنّ 50 في المئة من أعضاء الحزب سيدعمون كوربين في مناصرة على القيادة، بينما فإنّ 47 في المئة أنهم لن يساندوه، في حين كان استطلاع سابق قد أظهر أنّ 64 في المئة كانوا سيصوتون لكوربين في أوائل أيار الماضي.

من جهته، رفض كوربين التحني جانباً على الرغم من انتفاضة بين نواب الحزب المنتخبين، الذين يقولون إنه لم يبذل الجهد الكافي للدعوة لبقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي خلال الاستفتاء الذي أجري على عضويتها، حيث يتوقع أنّ يتحد منتقدو كوربين وراء مرشح جديد وهو ما سيؤدي إلى مناصرة على القيادة في الأيام القادمة.

في غضون ذلك، أفادت محطة «دويتشي فيله» الألمانية، بأنّ الاستفتاء على بريطانيا الذي فاز فيه انصار خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دفع العديد من البريطانيين لطلب الحصول على جنسية جديدة.

وأشارت المحطة إلى أنّ مئات البريطانيين من أصول قبرصية، توجهوا إلى سفارة قبرص بطليات بشأن الحصول على جنسية هذه الجزيرة، في حين ذكرت دائرة الهجرة أنّ الجزيرة تتلقى حتى 300 طلب من البريطانيين يومياً.

وفي السياق، قال رئيس اتحاد القراصنة القميين في بريطانيا إنّ الطليات بهذا الشأن تأتي حتى من الجبل الرابع من البريطانيين من أصول قبرصية، ويعود ذلك إلى

الاعتداءات، زاد وأكثر من 500%. وصرحت سارة ثورنتون رئيسة مجلس قيادة الشرطة الوطنية البريطانية أنّ عدد البلاغات زاد في الأسبوع التالي لتصويت البلاد لصالح الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، مشيرة أنّ عدد جرائم الكراهية التي تمّ إبلاغ الشرطة عنها بلغ 331 بعد أسبوع من التصويت، مقارنة مع متوسط أسبوعي 63 بلاغاً.

وتدعم هذه الزيادة ما يقال عن إساءات بحق المسلمين والأوروبيين الشرقيين عقب الاستفتاء الذي صوت فيه كثير من الناس لصالح الانفصال عن الإتحاد بدافع القلق بشأن الهجرة.

ثورنتون قالت في بيان نشر على الإنترنت «شمرت بعض حالات الإشتمزاز حيال بعض حالات الانتهاكات العنصرية أو الإساءة للمهاجرين، والتي تمّ الإبلاغ عنها هذا الأسبوع».

مخاوف البريطانيين بشأن احتمال فقدانهم حرية التنقل في أوروبا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

كما تذكر صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية أنّ ما يصل إلى 1.2 مليون من البريطانيين المقيمين في الخارج قد يفقدون إمكانية الإقامة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، دون قيود والعمل دون حاجة إلى الحصول على تأشيرة عمل والحصول على الخدمات الصحية في الدول الأوروبية.

وكانت وسائل إعلام قد أشارت في وقت سابق إلى أنّ سلطات إيرلندا وبلجيكا تتلقى عشرات الطليات من المواطنين البريطانيين بشأن الحصول على جنسية هاتين الدولتين.

إلى ذلك، قالت مسؤولية بريطانية كبيرة بالشرطة، إنّ عدد بلاغات جرائم الكراهية التي تلقتها الشرطة عبر الإنترنت، ومن بينها بعض